

المملكة العربية السعودية والهيئات الدبلوماسية في الداخل (1395 - 1425 هـ / 1975 - 2005 م)

باحثة - المملكة العربية السعودية

أ.هند بنت علي الزيني

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المملكة العربية السعودية في العناية بالهيئات الدبلوماسية الأجنبية على أرضها خلال الفترة (1395-1425 هـ / 1975-2005 م). والإجابة على التساؤلات المتعلقة بنشأة الحي الدبلوماسي بمدينة الرياض (حي السفارات) وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب تلك الهيئات إليه وتلبية احتياجاتها ورغباتها ضمن إطار الاتفاقيات الدبلوماسية الدولية، وجهودها في تسهيل سبل إقامة المبعوثين الدبلوماسيين وموظفي تلك الهيئات وعائلاتهم في المملكة. إن أهمية الدراسة تتضح في توثيقها لمرحلة مهمة من تاريخ المملكة العربية السعودية حرصت فيه على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الصديقة والشقيقة متينة وراسخة وما من شك أن الاهتمام بتلك الهيئات رافد مهم لتحقيق ذلك الهدف. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغرض الوصول لعدد من النتائج؛ تأتي في مقدمتها النمو المتسارع لأعداد الهيئات الدبلوماسية فيها كرد فعل على الاهتمام الواضح للمملكة بتلك الهيئات وشئون رعاياهم على أرضها.

الكلمات المفتاحية: التمثيل الدبلوماسي، البعثات الدبلوماسية، حي السفارات، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، الهيئة العليا لمدينة الرياض، وزارة الخارجية.

Abstract:

The study aims to shed light on the role of the Kingdom of Saudi Arabia in taking care of foreign diplomatic bodies on its soil during the period 1395- 1425 AH corresponding to 1975-2005 AD. And answering questions related to the establishment of the diplomatic quarter in the city of Riyadh (embassies quarter) and providing the necessary infrastructure to attract these bodies to it and meet their needs and desires within the framework of international diplomatic agreements, and its efforts in facilitating

the accommodation of diplomatic envoys, employees of these bodies and their families in the Kingdom. The importance of the study is evident in its documentation of an important stage in the history of the Kingdom of Saudi Arabia. In it, I was keen to establish solid and solid diplomatic relations with friendly and brotherly countries, and there is no doubt that the interest in these bodies is an important tributary to achieving that goal. This study followed the historical-analytical approach and came to conclusions, foremost of which is the rapid growth of the number of diplomatic bodies in it as a reaction to the Kingdom's clear interest in these bodies and the affairs of their nationals on its soil.

keywords: Diplomatic representation, diplomatic missions, embassy district, Vienna Convention on Diplomatic Relations, Supreme Authority of Riyadh, Ministry of Foreign Affairs.

مقدمة:

يترتب على اتفاق تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين متطلبات عدة، وهي من مسؤولية وزارة الخارجية في كلا البلدين، وفقاً للإطار العام لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ولعل من بين تلك المتطلبات التهيئة لأساسيات تمكين البعثة الدبلوماسية من ممارسة عملها، من مقر ومكان مناسب للهيئة وسكن لممثليها، وتصاريح متنوعة للمبعوثين الدبلوماسيين والمرافقين معهم للاستفادة من عدد من الخدمات. والأساس في تلبية هذه المتطلبات يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وليس لأي دولة حق الاعتراض على ذلك حسب اتفاقية فيينا الدبلوماسية. كانت البعثات الدبلوماسية عند قيام المملكة العربية السعودية محصورة تواجدتها في مدينة جدة، إذ لم تكن مدينة الرياض آنذاك قد نالت الأهمية السياسية التي نالتها مدينة جدة قبيل ضم الملك عبد العزيز لها. ولما أعلن عن توحيد المملكة أنشئت وزارة الخارجية في مكة أولاً، ثم اتخذت من مدينة جدة مقراً لها لتكون بجانب الهيئات الدبلوماسية المقيمة هناك. وظل الأمر كذلك منذ عهد الملك عبد العزيز إلى عهد الملك فهد يرحمهما الله. وفي عهد الملك فهد شهدت المملكة نهضة عمرانية، وتطوراً حضارياً وإدارياً، كان لمدينة الرياض العاصمة نصيب كبير من ذلك التغيير على مختلف الخدمات والأصعدة كافة خاصة عندما تسلم زمام إمارتها الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - بتعيينه أميراً عليها فحدث التغيير الجذري والنقلة النوعية الكاملة لها من مجرد مدينة صغيرة إلى عاصمة

كبيرة توازي مدن العالم في التطور والحضارة. وأضحى الظرف مناسباً لتكون مركزاً لجهاز وزارة الخارجية، ليكون قريباً من مركز صنع القرار فيها، فتم في (1/1/1405هـ/26/9/1984م)، انتقال وزارة الخارجية من جدة إلى الرياض في مقر جديد بني خصيصاً ليتناسب مع طبيعة المهام الجسام التي تطلع بها وزارة الخارجية، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية من نيل مكانة دولية تنسجم مع الرأي الدولي في تحقيق الرخاء لشعوب العالم بما فيهم الشعوب العربية والشعوب الإسلامية؛ وتبعاً لذلك انتقلت مع الوزارة البعثات الدبلوماسية إلى الرياض على أرض سكنية خصصت من الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، لإقامة حي السفارات (الحي الدبلوماسي) لاحتواء البعثات الدبلوماسية بالملكة، وهذا الحي بني بمواصفات عالية يجمع في هندسته بين التصميم التراثي للمنطقة والتصميم العصري⁽¹⁾.

- الاهتمام بالبعثات الدبلوماسية كما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية:

نظمت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ما يقع على عاتق الدولة المضيفة من مراعاة واهتمام لتلك البعثات الدبلوماسية المقيمة على أرضها، وعلى درجة ذلك الاهتمام تقاس متانة العلاقات بين الدولتين، وإمكانية دفعها قدماً نحو تعاون أقوى، وروابط أوثق بين الجانبين، لا سيما أن هذا الاهتمام الذي تبديه الدولة المضيفة تجاه بعثات الدولة الأخرى ينعكس بالضرورة على بعثاتها لدى تلك الدولة، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الذي أقرته الاتفاقية المذكورة. وقد نصت المادة الحادية والعشرون من اتفاقية فيينا على أن: «على الدولة المعتمد لديها: إما أن تسهل في نطاق تشريعها تملك الدولة المعتمدة الأماكن اللازمة لبعثتها في إقليمها، وإما أن تساعد الدولة المعتمدة في الحصول على هذه الأماكن بوسيلة أخرى. وعليها كذلك عند الاقتضاء مساعدة البعثات في الحصول على مساكن لائقة لأعضائها»⁽²⁾.

إن المعمول به بالملكة العربية السعودية جاء متوافقاً ومتفقاً مع هذه المادة؛ فعندما تقرر نقل وزارة الخارجية للرياض، ونقل البعثات الدبلوماسية معها تسهياً للتواصل بينها وبين الوزارة، فإن الوزارة أخذت في الحسبان أهمية قرب الموقع الجغرافي للبعثات الدبلوماسية من مقرها؛ فبرزت فكرة إنشاء حي دبلوماسي تجتمع فيه البعثات الدبلوماسية، بالإضافة إلى اتخاذها سكناً لمنسوبي وزارة الخارجية جنباً إلى جنب مع عدد من السكان الذين كانوا يقطنون الموقع عند إنشائه، ويكون امتداداً للنمو الحضري والسكاني والعمراني لمدينة الرياض. وقد جرى التنسيق مع البعثات الدبلوماسية في

مدينة جدة للتدارس حول مواقعها في الحي الجديد المزمع إنشاؤه من مبنى لسفارتها، وطبيعة سكن السفير بأن يكون متصلاً أو منفصلاً عن مبنى السفارة، وغيرها من احتياجات قد تطلبها تلك البعثات، والحرص على تيسير تواصلها مع الهيئة العليا لمدينة الرياض آنذاك التابعة لإمارة منطقة الرياض، والجهة المختصة بتخطيط المدينة العمراني والسكاني، والقائمة على هذا المشروع. وقد حرص الأمير سعود الفيصل عند تصميم مبنى وزارة الخارجية على إبراز النمط العمراني الإسلامي، وهو النمط الذي روعي إدخاله في تصميم حي السفارات من قبل الهيئة العليا لمدينة الرياض⁽³⁾.

كما أوردت الاتفاقية في مادتها الثانية والعشرين ما يلي: «على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ كافة الإجراءات الملائمة لمنع اقتحام الأماكن التابعة للبعثة أو الإضرار بها، أو الإخلال بأمن البعثة أو الانتقال من هيبتها. الأماكن الخاصة بالبعثة وأثاثها والأشياء الأخرى التي توجد بها، وكذا وسائل المواصلات التابعة لها، لا يمكن أن تكون موضع أي إجراء من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ»⁽⁴⁾. وتحظى البعثات الدبلوماسية بالملكة عناية الجهات المختصة واهتمامها، حرصاً على أمنها وسلامتها؛ وذلك نابع من التزام المملكة العربية السعودية بتعاليم الشريعة الإسلامية في حرمة دم السفراء والمبعوثين والحرص على سلامتهم، وهو ما يتفق مع المادة الأنفة الذكر من اتفاقية فيينا. لذا اهتمت وزارة الخارجية بأمن الحي الدبلوماسي ومنشآته الحيوية؛ فعند الانتقال إليه أنشأت أمانة منطقة الرياض «قوى أمن الحي الدبلوماسي» تابعة لشرطة الرياض، يتم اختيار أفرادها وفق ضوابط وشروط معينة من أهمها المؤهل الدراسي، وإتمام تدريبهم الأمني لدى شرطة الرياض، والحرص على أن تعقد لهم دورات في معهد الدراسات الدبلوماسية الذي كان ملحقا وقتها في مبنى وزارة الخارجية الرئيس، لفهم طبيعة الحي وحساسيته. ثم جرى تطويرها بعد ذلك، حين أنشئ للقوة مكتب تنسيقي يتكون من الجهات الأمنية ذات العلاقة بالحي ووزارة الخارجية، يعمل على مدار أربع وعشرين ساعة، مهمته حل المشاكل الأمنية المتعلقة بأمن الحي، ويكون متصلاً بالقوة الأمنية الموجودة فيه في أي وقت. وتتكون هذه القوة الأمنية من ثلاثة فروع: فرع الضبط الجنائي، ومهمتهم التحقيق والضبط، وفرع الضبط الإداري، وهم الدوريات والحراسات الراكبة والراجلة، وفرع وحدة الخدمات الإدارية، وهو مسؤول عن أعمال الاتصالات الإدارية والأرشفة وشؤون خدمة الأفراد والصيانة. كما تم تأسيس «اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية»، وتم الاتفاق على إنشائها بين عدد من الجهات الحكومية بالملكة من بينها وزارة

الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، والنيابة العامة وغيرها من المؤسسات الحكومية، وتتولى هذه اللجنة مسؤولية تنفيذ طلبات المساعدة القانونية الواردة للمملكة من الدول الأجنبية، أو طلبات المساعدة القانونية الصادرة من المملكة إلى تلك الدول في جميع الجرائم وفقاً للاتفاقيات الدولية في المجال نفسه⁽⁵⁾.

ثم إن المملكة العربية السعودية تمنح التسهيلات اللازمة لقيام البعثات الدبلوماسية بمهامها، وفق ما نصت عليه اتفاقية فيينا في المادة الخامسة والعشرين، وتأتي في مقدمة تلك التسهيلات إكساب المبعوثين الدبلوماسيين وذويهم الإقامة النظامية طول مدة ممارستهم لعملهم، وتيسير امتلاكهم للمواصلات التي تعينهم في تنقلهم لإنجاز مهامهم. وتكفل لهم المملكة حرية التنقل داخلها، إما للوقوف على شأن خاص برعاياهم، أو للمناقشة أو التفاوض في شأن اقتصادي وغيره مع إحدى مؤسسات الدولة المضيئة والمقيمة خارج العاصمة، شرط مراعاتهم للوائح الخاصة، التي منها حرمة الدخول للأماكن المقدسة فيها لغير المسلمين منهم، حسب ما أقرته اتفاقية فيينا في المادة السادسة والعشرين منها⁽⁶⁾. وتحرص وزارة الخارجية بالمملكة على تسهيل إقامة الدبلوماسيين وعائلاتهم وأخذهم الوضع النظامي والقانوني داخل المملكة، إذ يحصل الدبلوماسي وأفراد عائلته على إقامة مدتها عامان قابلة للتجديد، كما يحصل على تأشيرة خروج وعودة لمدة سنة، ولعدة سفرات من إدارة المراسم التابعة لوزارة الخارجية التي تتفرع لأقسام عدة، منها قسم التمثيل الدبلوماسي وهو الذي يعنى بالإضافة للمهام السابقة بإبلاغ البعثات الأجنبية المعتمدة بالأنظمة والتعليمات المحلية كافة، ومنها أن حرية تنقله مشروطة بعدم تنقله في الأماكن التي تتعلق بالأمن الوطني، ودخول أماكن المقدسات الإسلامية لغير المسلمين، وحظر استيراد المشروبات الكحولية؛ باعتبارها من المحرمات في الشريعة الإسلامية، وعدم دخول الأماكن الأثرية والتاريخية والعسكرية دون الحصول على إذن للدخول. كما يتولى قسم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بالإدارة ذاتها بناء على الاتفاق المبرم بين وزارة الخارجية ووزارة الداخلية بالسعي للبعثات الدبلوماسية لتحقيق الشروط اللازمة للحصول على رخصة قيادة لمن يرغب منهم، وهذه الشروط التي تتطلبها وزارة الداخلية هي:

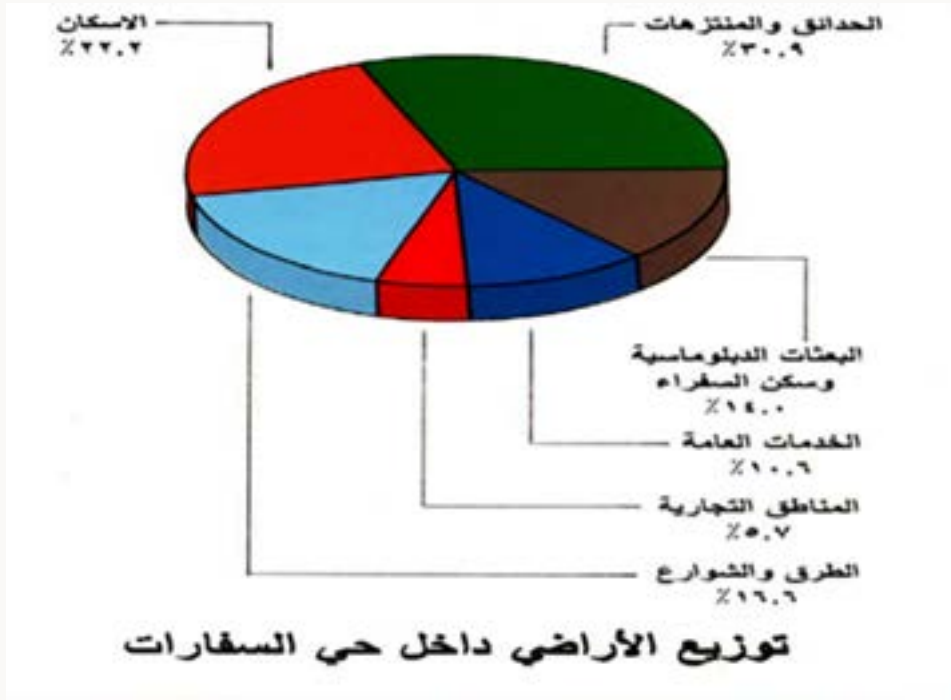
- طلب خطي من وزارة الخارجية لغرض إصدار رخصة قيادة موضح بها إذا كان معفياً من الرسوم من عدمه، حسب المعاملة بالمثل سواء أكان دبلوماسياً أم إدارياً.

- استبدال رخص القيادة حسب نوع الرخصة التي يحملها عضو البعثة الدبلوماسية دون اختبار.
- إجراء الاختبار اللازم لأعضاء البعثات الذين لا يحملون رخصة قيادة من قبل إدارة المرور المختصة، للحصول على الرخصة المطلوبة.
- يجوز لمن يحمل رخصة قيادة سارية المفعول القيادة بها في المملكة العربية السعودية مدة سنة، تحسب من تاريخ دخوله للمملكة أو انتهاء صلاحية رخصته أيهما أقرب⁽⁷⁾.
- كما يمنح المبعوث الدبلوماسي منفذا خاصا في جوازات صالة الوصول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية، وفتح صالة كبار الزوار لرئيس البعثة لدى مغادرته أو وصوله، وذلك في إطار قواعد المجاملة المتبادلة⁽⁸⁾.

إنشاء حي السفارات وتخصيصه لوزارة الخارجية:

يقع حي السفارات شمال غرب مدينة الرياض، على مساحة تقدر بثمانية كيلومترات مربعة، ويحيط به وادي حنيفة⁽⁹⁾ من جهة الغرب، وطريق «صلبوخ» من جهة الشرق، وطريق الحجاز من جهة الغرب، وتضم المنطقة التي يقع فيها الحي عدداً من المنشآت والمباني الحكومية الهامة مثل: الديوان الملكي، ومجلس الوزراء، وجامعة الملك سعود، ومستشفى الملك خالد للعيون، والمدينة الرياضية. وقد كان الأمر الملكي رقم 1650 الصادر في 1395/11/21 هـ / 1975/11/24 م الخاص بنقل وزارة الخارجية من جدة للرياض هو منشأ فكرة حي السفارات. وقد اقتضى في مرحلة تخطيطه مراعاة إنشائه بأن يكون امتدادا لسلسلة النمو الحضري لمدينة الرياض، مرتبطاً بها عضوياً وإدارياً، وأن تمثل نسبة السكان السعوديون فيه أكثر من 50%، يصل أقصى كثافة سكانية له إلى 22000 نسمة، وأكثر من مائة وعشرين بعثة دبلوماسية وإقليمية ومنظمات دولية⁽¹⁰⁾.

وعند تخطيط الحي روعي اتباع التوزيع النسبي للمنشآت العامة فيه وفقاً للمشورات بين الوزارات المعنية، وزارة الخارجية، وزارة التعليم، وزارة الشؤون البلدية وغيرها من الوزارات ذات الشأن والعلاقة. ويظهر الشكل الآتي حجم التوزيع لكل منشأة من منشآته⁽¹¹⁾:



- وقد وضعت اللجنة التنفيذية العليا التي أنشأتها هيئة التطوير خطة عامة، يسترشد بها الفريق الاستشاري المكون من ثلاث شركات عالمية عند إعداد المخطط الشامل للحي وتصميمه العمرانية، جاءت في النقاط التالية:
- يكون الحي متصلاً بالنطاق العمراني الحضاري لمدينة الرياض، ولا يتميز عنها إلا في أسلوب التنفيذ، ومدة إنشائه.
 - الغرض الأساس من إنشاء هذا الحي هو إيواء السلك الدبلوماسي المقيم بجدة وقت الانتقال.
 - ينتمي الحي إلى مدينة الرياض إدارياً وعضوياً، ويراعى ذلك عند وضع التكوين السكاني داخل الحي والخدمات العامة، لضمان هذا الانتماء والحد من الانعزالية التي قد تنشأ في المناطق التي يغلب عليها العنصر الأجنبي في تركيبها السكاني.
 - مراعاة التوازن والتكامل في وظائف الحي ومرافقه وخدماته باعتباره حياً حضرياً عصرياً.
 - تحتفظ حكومة المملكة العربية السعودية بملكية الأراضي جميعها داخل الحي. يستثنى من ذلك الأرض اللازمة لإقامة مكتب السفارة وسكن السفارة، فللسفارة حق التملك مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

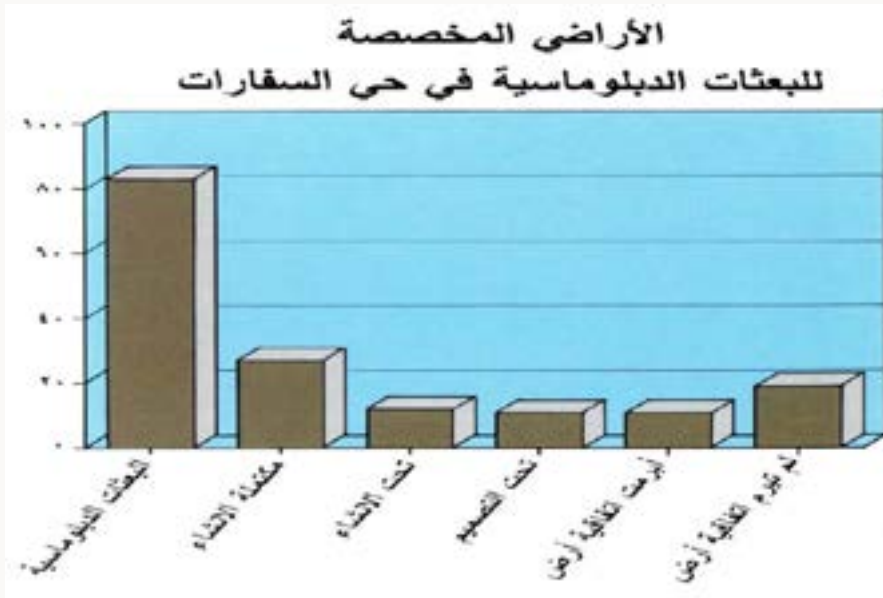
وتتميز التصميم بوجود طريقين رئيسيين: أحدهما يرتبط بطريق «صلبوخ» من الشرق، والآخر بطريق الحجاز جنوباً، ويقع على طرفيهما منطقة مركزية متعددة الاستعمالات. وخارج المنطقة المركزية تمتد مواقع لبعض السفارات على جانبي الطريق الرئيسيين⁽¹²⁾. وتولت إدارة العلاقات العامة بوزارة الخارجية منذ البدء في إعداد التصميم العمراني النهائي للمنطقة المركزية، والمناطق السكنية، والدبلوماسية بالحي التواصل مع البعثات الدبلوماسية لإعداد اتفاقيات -حيازة- أي تملك الأرض، وضوابط التطوير، ولوائح وأنظمة البناء للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية، وتوزيعها عليهم وشرحها لهم، وإطلاعهم على سير العمل في الحي بتقارير دورية شاملة وموضحة، ومن خلال زيارات ميدانية مجدولة للموقع. لتراجع اللجنة التنفيذية للمشروع الملاحظات التي ترد إليها من البعثات الدبلوماسية عبر وزارة الخارجية أيضاً⁽¹³⁾.



وقد جرى تخطيط الحي ليتسع مستقبلاً لمائة وعشرين سفارة وبعثة دبلوماسية كحد أقصى، وعند الانتهاء من بنائه كان قد أنجز بناء موقع ثلاثة وثمانين بعثة دبلوماسية تشكل العدد الإجمالي للبعثات الدبلوماسية بالمملكة المعتمدة والمقيمة، وتم تلبية رغبات السفارات في تخصيص موقعين ليكون أحدهما سفارة، والآخر منزلاً للسفير، أو ليكون كلاهما في موقع واحد. أما عن الصفة الاعتبارية للأرض التي وقع اختيار البعثة الدبلوماسية عليها فإن وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية حددت ذلك بثلاثة طرق:

- حيازة الأرض لإقامة مقر السفارة ومنزل السفارة بنظام التأجير بواقع (2.6) ريال سعودي لكل متر مربع في السنة.
- التملك بالشراء مقابل (913) ريالاً للمتر المربع، أو التملك على أساس المبدأ الدولي التعامل بالمثل⁽¹⁴⁾.

- حيازة الأرض لإسكان موظفي السفارة أو البعثة يقتصر على نظام التأجير فقط.



كما شمل التخطيط مواقع مختلفة للمنظمات الإقليمية والدولية، مثل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي⁽¹⁵⁾، وهيئة بريد الخليج⁽¹⁶⁾، والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية⁽¹⁷⁾ وغيرها من المنظمات⁽¹⁸⁾.

ويصف الدبلوماسي فهد المارك⁽¹⁹⁾ الحي الدبلوماسي (السفارات) بالرياض بأنه من أرقى الأحياء الدبلوماسية وأجملها، لما تتوافر فيه من خدمات ومميزات، بل إن عددا من الدبلوماسيين يحرصون على تمديد خدماتهم في المملكة العربية السعودية، لما اتصفت به المملكة وأبناءها من كرم الضيافة وحسن المعاملة والاحترام دون تمييز؛ فضلاً عن توفر الأمن والأمان⁽²⁰⁾.

اهتمام وزارة الخارجية بالمبعوثين الدبلوماسيين وشؤونهم داخل المملكة:

يتم تعيين المبعوث الدبلوماسي لدولة ما مروراً بثلاث مراحل: الأولى مرحلة الترشيح من قبل دولته، الثانية مرحلة «الاستمزاغ»⁽²¹⁾ وهي موافقة الدولة المضيفة وقبولها لشخصه لديها من عدمه، ثم مرحلة الاعتماد لدى الدولة المضيفة، وهي المرحلة التي تشرف على تنظيم إجراءاتها وزارة الخارجية عند قدوم المبعوث الدبلوماسي إليها، حتى يتمكن من مباشرة عمله المكلف به؛ و يقابل السفير الجديد عند قدومه وزير الخارجية ممثلاً في شخص الأمير سعود الفيصل أو من ينوب عنه، ويقدم له صورة من أوراق اعتماده،

والاطلاع على كلمته التي سيلقيها أمام الملك وحفظ نسخة منها. وتمنحه وزارة الخارجية في هذه المرحلة المزايا والحصانات لحظة دخوله أرض المملكة، ويتم إخطاره بتحديد موعد له مع الملك لتقديم أوراق اعتماده في نسختها الأصلية للمقام السامي، لاعتماده رسمياً في أقرب فرصة ممكنة. ويقوم وزير الخارجية بالإجراءات اللازمة من أجل هذا الاعتماد؛ من الرفع لمقام الملك للاستئذان في تحديد موعد لتقديم أوراق اعتماد السفير. كما يقام بعد تحديد الموعد حفلٌ ليقدم السفير أوراقه فيه للملك أو نائبه لاعتماده بعد إلقائه كلمته الموجزة في حضرة الملك أو نائبه ويقدم بعدها كتاب اعتماده للملك الذي يسلمه بدوره لوزير الخارجية مغلقاً؛ عندها يعدّ السفير قائماً بمهامه ومسؤولاً عن بعثته في المملكة، ويبقى مع الملك بمفرده بوجود وزير الخارجية لتبادل الأحاديث الودية. وبهذا يحق له القيام بالاتصالات الرسمية بالبعثات الأجنبية بعد اعتماده رسمياً من قبل المملكة. وقد اتّبع إجراء مطور في عهد الملك فهد بن عبد العزيز لمقابلة السفراء الجدد وتسليم أوراق اعتمادهم، وذلك نظراً لتوسع التمثيل الدبلوماسي للمملكة وكثرة المبعوثين الدبلوماسيين لدى المملكة العربية السعودية؛ فقد أصبح يخصص يوم كامل لاستقبال السفراء الجدد وتقديم أوراق اعتمادهم، بحيث تتم في المراسم تقديم كل سفير على حدة⁽²²⁾. ويتمتع المبعوث الدبلوماسي كما ذكر سابقاً بامتيازات وحصانات منذ وصوله للمملكة العربية السعودية، كفلتها له اتفاقية فيينا الدولية للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ومنها المساعدة على إيجاد الأماكن اللازمة لبعثته من سفارة، وسكن لرئيسها وأعضائها، وذلك في الحي الدبلوماسي الذي أنشئ لهذه الغاية، وقد جرت العادة بين الدول أن تكون العاصمة مقراً للبعثات الدبلوماسية، وتطبق المملكة بهذا الخصوص مبدأ المعاملة بالمثل المنصوص عليه في اتفاقية فيينا الدبلوماسية بخياري التملك أو الإيجار⁽²³⁾. وتعمل وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التعاون إيجابياً وفق ما جرت عليه الأعراف الدبلوماسية والضوابط القانونية التي نظمها الاتفاقية الدبلوماسية في فيينا، إدراكاً منها لأهمية البعثات الدبلوماسية في العلاقات الدولية، وتحقيقاً لسعيها في تنمية علاقاتها الدولية من واقع اهتمامها بالبعثات الدبلوماسية على أرضها، واحتراماً للعهود والمواثيق الدولية، والتزاماً بمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، حتى ينعكس أثر ذلك على مكانتها الدولية، ونهضتها الاقتصادية والحضارية، وبالتالي على شعبها داخل أرضها، وخارجها ممن يتواجدون لأغراض شتى لدى مختلف الدول الشقيقة والصديقة. وقد تجلّى الاهتمام بالبعثات الدبلوماسية في المملكة من شخص وزير

الخارجية الأمير سعود الفيصل؛ فكان يولي قدرا كبيرا لطلبات لقائه ومقابلته من قبلهم، إذ أن ذلك هو من صميم التمثيل الدبلوماسي، بل إنه يعول على البعثات الدبلوماسية القدر الأكبر من العبء في جعله أكثر فاعلية، وأظهر أثرا في العلاقة بين الدولتين، فكان يضع طلبات اللقاء في مقدمة عمله، ويوضح ذلك مدير إدارة شؤون المراسم والتشريفات بالوزارة فيقول:

- يحظى السفراء المعينون حديثا بأولوية في جدول أعمال الأمير حين تقديم أوراق اعتمادهم من دولهم له. إذ إن هذا الاهتمام لهو دليل واضح على تطلع الملكة لاستمرار التعاون بين الجانبين، فاعتماد أوراق المبعوث الدبلوماسي من لدن الوزير هو بمثابة الإذن للقيام بنشاط عمله في سفارته بشكل أولي، ريثما تتم جدولة لقائه بالملك.
- كان للأمير اهتمام كبير بتسهيل إجراءات الإقامة الدبلوماسية للمبعوثين الدبلوماسيين وذويهم.
- في حال طلبت البعثة الدبلوماسية من وزارة الخارجية تفويضا أو وصولا لأي جهة حكومية في المملكة فإن الوزارة تصدر برقية عاجلة باسم الوزير يتضمن مسمى البعثة الدبلوماسية وطلبها والجهة المعنية بهذا الشأن.
- في حال تلقي وزارة الخارجية دعوة من البعثات الدبلوماسية لحضور حفل خاص، كيوم الاستقلال، أو اليوم الوطني وغيرها فإنه جرت العادة أن يحضر عنه بالنيابة وكيل الوزارة لشؤون المراسم والتشريفات أو نائبه⁽²⁴⁾.

هذا فيما يتعلق بالاهتمام على الصعيد المباشر بين الوزير وممثلي تلك البعثات الدبلوماسية، كما أولى الأمير عنايته واهتمامه وتوجيهاته للإدارات في وزارة الخارجية التي من صميم عملها الاهتمام بشؤون ذات علاقة بالبعثات الدبلوماسية، مثل متابعة مواطنيهم داخل المملكة مدنيا وقضائيا، والاهتمام بالنواحي التعليمية لهم، كافتتاح المراكز والمدارس الأجنبية بالملكة لهم. وتعدّ متابعة الرعايا وقضاء حوائجهم أحد أعمال البعثات الدبلوماسية بإجماع دولي، وقد أولت وزارة الخارجية في المملكة هذا الأمر صميم عنايتها؛ فعند تأسيس المملكة العربية السعودية أنشأت في وزارة الخارجية في القسم القنصلي منها «إدارة الحقوق العامة» يندرج تحتها «إدارة شؤون الأجانب»، وذلك في مقر الوزارة في مدينة جدة. وعند انتقال الوزارة لمقرها الجديد في مدينة الرياض عام 4041هـ/4891م تحولت لإدارة الحقوق العامة ضمن هيكل الشعبة القنصلية بالوزارة، وهو الذي اعتمده الأمير سعود الفيصل نتيجة

للإزدياد المضطرد في أعداد الأجانب المقيمين بالمملكة، ولا غرو في أن المملكة تعد وجهة دينية للمعتمريين والحجاج، وبيئة جاذبة للأجانب الباحثين عن العمل؛ لوفرة فرصه لديها بالنسبة لبعضهم، أو للدراسة في جامعاتها مثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة خاصة، وغيرها من الأسباب⁽²⁵⁾.

ثم طور هيكل الشعبة القنصلية في عام 7141هـ / 6991-7991م، وحولت إلى وكالة أدرجت فيها إدارة شؤون الأجانب ضمن هيكل الوكالة الجديد المعتمد من وزير الخارجية. وقد نالت الإدارة اهتمام الأمير سعود وتوجيهاته؛ لعلاقتها بشؤون الأجانب المقيمين على أرضها، وإشرافها على العديد من القضايا التي لها أهمية لدى الكثير من الدول الصديقة، وهي القضايا التي تكون مثار اهتمام تلك الدول والحكومات يطرحها وزراء الخارجية والسفراء معه⁽²⁶⁾. والإدارة بهذا الشكل هي مخولة بمتابعة قضايا الوافدين وشؤونهم مع سفاراتهم وممثليتهم، وهي حلقة الوصل بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية والجهات المختصة بالمملكة. كما تعد واحدة من أهم الإدارات بالوزارة بالنسبة للبعثات الدبلوماسية والأكثر طلباً للزيارة والاجتماعات الثنائية مع مديريها من قبل البعثات الدبلوماسية لمتابعة شؤون رعاياها.

كما تعد الإدارة الأكثر من حيث حجم العمل الوارد لها من الجهات المختصة مثل وزارة الداخلية، ووزارة العدل، النيابة العامة، وإمارات المناطق، ووزارة الموارد البشرية، ووزارة الصحة، وأقسام الشرطة والسجون، إلى غير ذلك. وهي تعمل جاهدة على إنجازها وفق الضوابط والقوانين الدولية المنظمة لها⁽²⁷⁾. واقتضى وجود أعداد من الوافدين وأسرهم في المملكة العربية السعودية مدة زمنية تصل إلى سنوات إلى أن تهتم بهم بعثاتهم الدبلوماسية تعليمياً، فتحرص على متابعتهم لتعليمهم وعدم انقطاعهم عنه، وتتولى وزارة الخارجية بالمملكة متابعة هذا الأمر؛ كونها عضواً في مجلس الإشراف، يمثلها وكيل الوزارة حسب لائحة المدارس الأجنبية بالمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 26 وتاريخ (4/2/1418هـ / 11/6/1997م). وتوجد بالمملكة مدارس السفارات يكون القبول فيها حصرياً لأبناء منسوبيها، وفيها مدارس لجالياتهم تتولى كل سفارة الإشراف على مدرستها⁽²⁸⁾. ويختص مجلس الإشراف بعضوية وزارة الخارجية بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لمنح التراخيص للمدارس الأجنبية، ودراسة الطلبات التي تقدم لوزارة الخارجية من قبل السفارات الأجنبية بالمملكة، ووضع البرامج والمناهج التعليمية المناسبة وفق الضوابط التي تحددها وزارة التعليم، ونقل مكاتبات السفارات للجهات الحكومية أو الخاصة في المملكة؛ فهي جهة وسيطة بين جهتين فيما تتلقاه

تلك الجهات من طلبات أو توجيهات وملاحظات. ولتخصيص هذا الأمر بالعناية التامة فقد أنشئت بالوزارة إبان تولي الأمير سعود «إدارة المدارس والمركز الأجنبية» بالملكة بعد زيادة الطلبات التعليمية من قبل السفارات الأجنبية بالملكة في العقدين الأخيرين، نظرا لما شهدته المملكة من نهضة ونقل دبلوماسية، بحيث أصبحت جاذبة لكثير من الأجانب للإقامة فيها، ومنهم جاليات الدول الكبرى والتي حرصت سفاراتهم على أن تكون لهم مدارس لتعليم أبناء جالياتهم. وقد كان للأمير سعود الفيصل توجيهات واضحة لإدارة المراكز والمدارس الأجنبية بالملكة، من باب الحرص على أن تقدم الإدارة أفضل الخدمات وتتعاون مع تلك البعثات بما يشرف المملكة العربية السعودية، ويليق بها من التزام بالقوانين الدولية، وهذا كله من باب التقدير لروابط الصداقة والعلاقات الودية مع دولهم، فكان يوصي بأن تحرص الإدارة على أن تكون مدارس البعثات الدبلوماسية في مبانٍ نموذجية رائدة، تعكس النهضة التعليمية في المملكة عندما يلتحق بها رعاياهم. كما أن الإدارة مخولة من الأمير لإبداء الرأي في طلبات البعثات الدبلوماسية والتفاوض معهم، تحقيقا لرغباتهم بما لا يتنافى مع السياسة الداخلية للمملكة⁽²⁹⁾.

كما يحظى المبعوثون الدبلوماسيون وأفراد عائلاتهم المقيمون معه بالملكة العربية السعودية بالحصانات التي كفلتها لهم الاتفاقية؛ فلا يجوز القبض عليهم في حال مخالفتهم لأنظمة الدولة وقوانينها. وهذه الحصانات التي تعطى للدبلوماسي هي لضمان أداء عمله في أمن وطمأنينة من محاسبة السلطات المحلية له، بالإضافة إلى كونه يمثل دولة ذات سيادة، لكن ذلك لا يعني عدم محاسبته إذا لم يحترم أنظمة الدولة المضيقة ولوائحها، فيحق لها حينئذ القيام بطرده ورفع دعوى ضده عن طريق الدعوى الدبلوماسية؛ فالحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها في الدولة المضيقة لا تعفيه من الخضوع لقضاء لدولته. ولم تواجه المملكة العربية السعودية بفضل الله أي مشكلات تذكر من هذا النوع، وإذا ما خالفت أقلية الأنظمة الدولية ولم تحترم التزاماتها الدولية فإن لوزارة الخارجية القيام بلفت نظر، وفي حال تكرار المخالفة فلها حق طلب سحب الشخص المخالف من البعثة، وحتى من دون إبداء الأسباب⁽³⁰⁾.

كما امتد اهتمام الأمير بالبعثات الدبلوماسية في المملكة للوقت الذي تعرضت فيه المملكة لهجمات إرهابية مستهدفة منشآت حكومية سعودية، وعددا من المقيمين الأجانب فيها، فقد باذر الأمير سعود من منطلق حس المسؤولية، وحرمة الدم في الإسلام، واحتراما للمواثيق الدولية التي أقرتها المملكة إلى عقد لقاء مطول مع أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي الجاليات الأجنبية

الغربية في مدينة جدة في (جمادى الأولى 1425هـ / يونيو 2004م)؛ نقل لهم الأمير تعازي القيادة لضحايا الأعمال الإرهابية، وأكد لهم حرص المملكة على أمنهم وسلامتهم الذي يعدّ جزءاً لا يتجزأ من أمن وسلامة الوطن والمواطن، كما أكد لهم أنه سيتم التعامل معهم وفق تراث المملكة وتقاليدها كضيوف مكرمين تؤدي واجباتهم إليهم وخاصة الحفاظ على أمنهم وسلامتهم⁽³¹⁾. وقد شمل اهتمام وزارة الخارجية كل ما يسهم في خدمة البعثات الدبلوماسية داخل مقارهم، ويكفل لهم راحتهم وطمأنينتهم، ونعني بذلك على سبيل التمثيل لا الحصر المستخدمين الذين ترغب الممثلات في تعيينهم محلياً، فتمنح لهم الإقامة من إدارة الجوازات والجنسية، بطلب تقدمه وزارة الخارجية بعد الحصول على تنازل من كفيلهم الأصلي. كما يجوز للسعودي العمل بالممثلات الأجنبية في بلده إلا إذا عارضت السلطات المختصة ذلك⁽³²⁾. ويتواصل اهتمام وزارة الخارجية بأعضاء البعثات الدبلوماسية منذ قدومهم وحتى مغادرتهم؛ فتقيم لهم الوزارة حفلاً أو مراسم توديع لهم، تقديراً لجهودهم خلال مدة إقامتهم بالمملكة، وكان الأمير سعود الفيصل يلتزم بالعبادات والتقاليد الدبلوماسية في تكريم أصحاب السعادة السفراء المنقولين بعد خدمة حافلة في المملكة، إذ يقيم حفل غداء أو عشاء للتوديع، وتهتم إدارة المراسم بالتجهيز والتحضير له، ويتم فيه دعوة عدد من مسؤولي الوزارة، وعميد السلك الدبلوماسي، وعميد المجموعة الجغرافية التي يتبعها السفير المنقول، ويخصص للسفير الذي هو ضيف الشرف مقعداً يمين وزير الخارجية أو من ينوب عنه. وهناك إجراء تتبعه وزارة الخارجية في حال كان السفير المنقول ممن قضوا مدة طويلة في المملكة ممن هم على رتبة سفراء مفوضين أو سفراء فوق العادة، ولهم إسهامات وخدمات جليلة؛ يتمثل في الرفع إلى الملك باقتراح منحهم وشاحاً أو وساماً⁽³³⁾ مناسباً، تقديراً لهم، ويكون بالعادة هذا التقدير في منحهم وشاح الملك عبد العزيز من الطبقة الثانية⁽³⁴⁾.

من الجلي أن ما سبق يؤكد حرص وزارة الخارجية على القيام بالمهام المسندة إليها من القيادة، وتيسير شؤون البعثات الدبلوماسية، والحرص على رصد أي طارئ ما يؤذيهم أو يضرهم، ومنع كل ما من شأنه تكدير صفو العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، وإن المملكة -بالتزامها هذا- هي تحذو حذو رسول الله ﷺ في التعامل مع الرسل والمبعوثين، واحترامه لهم، وحفاظه على حياتهم، مع ما قد صدر من بعضهم من تجاوزات في حقه -ﷺ- فقد

قال -عليه الصلاة والسلام- لرسولي مسيلمة الكذاب⁽³⁵⁾ الذي ادعى مشاركته في النبوة مع محمد ﷺ: ما تقولان أنتما؟ قالوا: نقول ما يقول. فرد -عليه الصلاة والسلام- رداً أظهر خلاله حرمة السفير وعظم مهمته؛ حيث قال: «أما -والله- لولا الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما»⁽³⁶⁾.

المصادر والمراجع:

- (1) أحمد جمعة: السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1431هـ/2010م)، ص25.
- (2) موقع وزارة الخارجية السعودية: اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.
- (3) مجلة الدبلوماسي: «لقاء مع المهندس كمال شكري المسؤول عن تنفيذ مبنى وزارة الخارجية بالرياض»، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ع4، 1404هـ/1984م)، ص12-19. ليس شرطاً على البعثات الدبلوماسية إقامة سفارتها داخل الحي الدبلوماسي؛ فهناك عدد من البعثات الدبلوماسية في الرياض ارتضت لنفسها مواقع خارج الحي، وربما يعود ذلك لأسباب خاصة بها. مثل حي المعذر، والسليمانية، وصلاح الدين، والورود، والواحة، والنزهة، والمرسلات.
- (4) موقع وزارة الخارجية: اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.
- (5) عبد الله حمود المطلق: في أحدث أحياء الرياض خدمات أمنية كاملة للحي الدبلوماسي»، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد 6، ع 61، د.ت)، ص-56 59. وانظر: موقع وزارة الداخلية، اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية. على الرابط التالي: <https://www.moi.gov.sa/>.
- (6) موقع وزارة الخارجية: اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.
- (7) محمد مدني: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية. (الرياض، العبيكان، 1440هـ/2019م)، ص 132-136. وانظر: جمعة: السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، ص 75، 76.
- (8) أحمد جمعة: الضوابط القانونية والعملية للتنظيم الدبلوماسي والقنصلي، ص 56، 57.
- (9) وادي حنيفة: يقع في منطقة (العارض) في إقليم نجد، حيث يمتد على مساحة ١٢٠ كم وسط (نجد)، من الشمال الغربي إلى الجنوب مائلاً قليلاً إلى الشرق ويمر بمدينة الرياض من الناحية الغربية لمسافة 80 كم ويصل شماله بجنوبها. سمي بوادي حنيفة نسبة التي سكنت المنطقة حول ضفافه لمياهه الوفيرة، ومناسبة تربته ومناخه للزراعة. الهيئة الملكية لمدينة الرياض على الرابط: <https://riyadh.sa/ar/tourism/guide/item/guide/371>
- (10) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، مركز المشاريع والتخطيط، (الرياض، 1409هـ/1988م)، ص1، 30.

- (11) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ص 6.
- (12) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ص 2، 3.
- (13) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ص 5.
- (14) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ص 26، 27. الأسعار المذكورة وضعت في الفترة الزمنية التي أنشئ فيها الحي، وما من شك في أنها تغيرت الآن لاعتبارات كثيرة منها: النمو المضطرد لمدينة الرياض، ونخصّ خدمات النقل والمواصلات، والتوسع السكني، وازدياد الحركة التجارية بها، كل هذا ينعكس مباشرة على القطاع العقاري ويؤثر فيه تصاعديا.
- (15) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي: الجهة المسؤولة عن التنسيق والتخطيط ووضع البرامج المتكاملة للعمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد نشأت مع نشأة المجلس في 1401هـ/ 1981م ومقرها مدينة الرياض. موقع الأمانة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على الرابط:
(16) <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx>.
- (17) هيئة بريد الخليج: اتفاقية بريدية خاصة تطبق الخدمة البريدية من: رسائل، أو بطاقات بريدية، أو مطبوعات، أو مكثوبات المكفوفين، والرمز الصغيرة، في نطاق الهيئة مع حق الدول الأعضاء بالتحفظ الخاص في التصديق. والدول الأعضاء هي: الإمارات، السعودية، البحرين، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت. موقع دولي: اتفاقية هيئة بريد الخليج.
- (18) المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات): هي منظمة حكومية دولية تأسست في عام 1396هـ/ 1976م من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والبالغ عددها آنذاك 21 دولة، لتظل عرب سات تعمل على تلبية احتياجات العالم العربي لفترة تزيد على 40 عام من مقرها الرئيسي في الرياض بالملكة العربية السعودية عبر محطتين أرضيتين للتحكم بالأقمار بالرياض وتونس. موقع عرب سات على الرابط: <https://www.arabsat.com/arabic/about>
- (19) الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض، ص 26، 27.
- (20) فهد عبد المحسن بن فهد المارك ولد بمدينة الرياض 1371هـ/ 1951م. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا عام 1404هـ/ 1984م. عين سفيرا عام 1417هـ/ 1997م. شغل منصب مدير عام الإدارة الدبلوماسية، ونائبا لرئيس المراسم لدى الديوان العام لوزارة الخارجية. وزارة الخارجية

- السعودية: معجم السفراء السعوديين، ص270.
- (21) جريدة الجزيرة: «المواقف الدبلوماسية الحازمة للمملكة»، (ع16750، 1439/11/26 هـ / 8/8 / 2018 م).
- (22) الاستمزاغ: هي استطلاع للرأي تقوم به إدارة المراسم بوزارة خارجية الدولة المضيفة عن شخصية السفير والقائم بالأعمال المرشحين من قبل دولتهما ومدى مناسبتهما وأهليتهما للعمل الدبلوماسي على أرضها، لتحديد بناء عليه موافقتها من عدمها على المرشحين في مدة أقصاها 60 يوما ولا يحق لدولة المرشحين في حال عدم الموافقة أخذ موقف سلبي من ذلك. جمال رفقه: الإنكيت، ط1، (الرياض، 1429 هـ / 2008 م)، ص99.
- (23) محمد مدني، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية، ص108، 109. وأحمد جمعة، السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، ص72، 73.
- (24) محمد مدني، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية، ص119، 120.
- (25) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير المراسم والتشريفات بوزارة الخارجية الدكتور عبد العزيز الرقابي في (3/3/1442 هـ / 10/19/2020 م).
- (26) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإدارة العامة لشؤون الوافدين بوزارة الخارجية الدكتور محمد الشمري في (11/3/1442 هـ / 10/27/2020 م). وبعد استقالة الأمير سعود ووفاته وتحديدًا في سنة 1436 هـ / 2015 م تم تحويل إدارة الأجانب إلى الإدارة العامة لشؤون الوافدين، وتندرج تحتها إدارتان: الأولى إدارة الحقوق القضائية للوافدين. والثانية إدارة الحقوق المدنية للوافدين.
- (27) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإدارة العامة لشؤون الوافدين بوزارة الخارجية الدكتور محمد الشمري في (11/3/1442 هـ / 10/27/2020 م).
- (28) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإدارة العامة لشؤون الوافدين د. محمد الشمري (11/3/1442 هـ / 10/27/2020 م).
- (29) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير إدارة المراكز والمدارس الأجنبية في وزارة الخارجية الأستاذ وليد الرشيدان في مكتبه بوزارة الخارجية بالرياض، بتاريخ (13/3/1442 هـ / 10/29/2020 م).
- (30) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير إدارة المراكز والمدارس الأجنبية في وزارة الخارجية الأستاذ وليد الرشيدان في مكتبه بوزارة الخارجية بالرياض، بتاريخ (13/3/1442 هـ / 10/29/2020 م).
- (31) محمد مدني: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية،

ص133، 141.

(32) موقع وزارة الخارجية السعودية: «المؤتمر الصحفي لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل عقب لقاء أعضاء السلك الدبلوماسي والجاليات الأجنبية الغربية في جدة»، (9/5/1425هـ/27/5/2004م).

(33) محمد مدني: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية، ص 138.

(34) نظام الأوسمة السعودية: تمنح الأوسمة السعودية بأوامر ملكية حسب ما نصّ عليه المرسوم الملكي رقم (م/39) في 24/6/1434هـ/4/5/2012م، للملوك ورؤساء الدول والشخصيات المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية؛ تكريماً لهم، أو تقديرًا لما قاموا به من أعمال، أو لتخليد وقائع مهمة، أو لتسجيل مناسبات ذات قيمة وطنية. ويحتوي نظام الأوسمة السعودية على 4 درجات هي: =

(35) - أوسمة الدرجة الأولى: وهي: أ- قلادة بدر الكبرى، ب- قلادة الملك عبد العزيز وهما من أرفع الأوسمة السعودية درجة في التكريم، ولا تمنحان إلا تكريماً للملوك ورؤساء الدول، ويحملهما ملك المملكة العربية السعودية = تبعاً لمبايعته ملكاً.

(36) - أوسمة الدرجة الثانية: وهي: أ- وشاح الملك عبد العزيز يمنح لأعضاء مجلس الوصاية على العرش أو من في مستواهم، وأولياء العهد وأمرأ الأسرة المالكة، رؤساء مجلس الوزراء، ورؤساء الهيئات النيابية ومن في درجاتهم. ب- وشاح الملك عبد العزيز من الطبقة الثانية، يُمنح وشاح الملك عبد العزيز من الطبقة الثانية للوزراء والسفراء السعوديين والأجانب ممن قدموا للدولة خدمات جليلة غير عادية.

(37) - أوسمة الدرجة الثالثة: وهي عبارة عن وسام الملك عبد العزيز ويشتمل على خمس درجات هي: الدرجة الممتازة، والدرجة الأولى، والدرجة الثانية، والدرجة الثالثة، والدرجة الرابعة. ويُمنح تقديرًا لمن قدم خدمات كبرى للدولة أو لإحدى مؤسساتها، أو قام بخدمات أو أعمال ذات قيمة معنوية مهمة، أو قدم تضحيات كبيرة.

(38) - أوسمة الدرجة الرابعة: وهي عبارة عن: أ- وسام الملك سعود، ب- وسام الملك فيصل، ج- وسام الملك خالد، د- وسام الملك فهد، هـ- وسام الملك عبد الله. وهي أوسمة تقديرية، تكون في الدرجة الرابعة من حيث الترتيب بالنسبة إلى الأوسمة السعودية، ويشتمل كل منها على ثلاث درجات. وتُمنح بمناسبة اليوم الوطني للمملكة لمن حققوا إنجازات كبيرة أو قاموا بعمل استثنائي مميز. موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: نظام الأوسمة

السعودية.

(39) أحمد جمعة: قواعد اللياقة والمجاملة في العمل الدبلوماسي، ص94. وللمؤلف نفسه: السلوك الدبلوماسي في الممارسة السعودية، ص162.

(40) مسيلمة بن ثمامة بن كثير بن حبيب بن الحارث بن عبد الحارث بن عدي بن حنيفة، يكنى أبا ثمامة. قدم مع قومه بني حنيفة للمدينة في العام التاسع الهجري فكان من أمره أن سأل رسول الله أن يجعل الأمر له من بعده فأبى عليه رسول الله ذلك. ولما رجع مع قومه إلى ديار بني حنيفة في اليمامة ادعى أن أشرك في النبوة مع النبي ﷺ ثم ادعى النبوة. وقد قتل في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. موسى العازمي: اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون، ج4، ص660. أبو محمد ابن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ / 1983م)، ج1، ص310.

(41) عبد الحق الإشبيلي: الأحكام الشرعية الصغرى، ط1، (القاهرة، جدة، مكتبة ابن تيمية ومكتبة العلم، 1413هـ / 1993م)، ص596.